الموقف السعودي من الحوار لا يحتاج إلى تفسير

شارل جبّور
charles.jabbour@aljoumhouria.com

تحاول بعض القوى السياسية تفسير الموقف السعودي على غير حقيقته، أو بالحد الأدنى قراءته بشكل مجتزأ ومغلوط واستنسابي، في محاولة يائسة لإحراج قوى 14 آذار، أو وضعها في مواجهة مع الموقف السعودي.

لا يمكن للمملكة العربية السعودية أو لغيرها من الدول إلّا أن تكون مع الحوار، فهذه مسألة بديهية، وخلاف ذلك يعني تشجيعا على الفصل وتحريضا لفئة على أخرى. وبالتالي، المواقف العربية والغربية المشجعة على الحوار هي مواقف عامة مفهومة ومبررة، انطلاقاً من حرص هذه الدول على لبنان واستقراره.

ولكن ما ينطبق على هذه الدول لا ينسحب بطبيعة الحال على فريق 14 آذار الذي لم يوفر مناسبة إلّا وسعى للوصل مع الفريق الآخر الذي كان يستغلّ اليد الممدودة بغية ضرب الإنجازات السيادية التي تحققت مع انتفاضة الاستقلال، ويكفي في هذا السياق العودة إلى أربع محطات رئيسية: التحالف الرباعي الذي سمح لـ"حزب الله" إقفال الساحة الشيعية والدخول إلى السلطة وكأنّ البلاد ما زالت تحت الوصاية السورية، التجاوب مع الدعوة الحوارية التي وجهها الرئيس نبيه بري في آذار 2006 التي فرملت الاندفاعة السيادية ومنحت الحزب الوقت الكافي لإطلاق انتفاضته المضادة متكئاً على "حرب تموز"، الذهاب إلى الدوحة على أثر أحداث 7 أيار والموافقة على إعطاء الحزب الثلث المعطل، انتخابات العام 2009 والإصرار على إشراك فريق 8 آذار الذي انتظر اللحظة المؤاتية لإخراج الفريق السيادي من السلطة في محاولة للعودة بالبلاد إلى ما قبل العام 2005.

> «لا يجوز أن تبقى 14 آذار خاضعة لابتزاز "حزب الله" على قاعدة إمّا التجاوب مع مبادراته المفخخة أو تفجير البلد»

والهدف من العودة إلى هذه المحطات القول إن الفريق الآخر لا يريد حوارا ولا من يحزنون، وان التجربة أثبتت أن تجاوبه أو تشجيعه على الحوار يرمي إلى شراء الوقت تقطيعا لمرحلة أو ظرف معقد في ظلّ غياب أي استعداد لديه للمساهمة في تمكين الدولة، والدليل رفضه تطبيق ما اتفق عليه في جلسات الحوار وتمسّكه بمنظومة سلاحه.

وعليه، لا يجوز أن تبقى 14 آذار خاضعة لابتزاز "حزب الله" على قاعدة إمّا التجاوب مع مبادراته المفخخة أو تفجير البلد، لأن مساوئ التجاوب لا تقلّ ضررا عن تفجير البلد. وبالتالي إذا كان ثمة من يعتقد أن الحوار وسيلة لتنفيس الاحتقان، فهو مخطئ، لأن الحزب يعمل وفق أجندة إقليمية وليس أولويات محلية، فضلاً عن أن الحوار، على سبيل المثال، لم يتوقف بين عامي 1975 و1990، بمعنى أن استمراره لم يحل دون استمرار القتال وصولاً إلى اللحظة التي أفسحت في المجال أمام ولادة التسوية.

ومن هنا، فإنّ رفض 14 آذار المشاركة في الحوار مسألة بديهية على غرار تشجيع الدول العربية والغربية الأطراف اللبنانية على الحوار، ولكن من الواضح أنه تمّ التركيز عمداً على الشق الذي دعا فيه الملك السعودي رئيس الجمهورية إلى "التدخل لإنهاء الأزمة في إطار رعايته للحوار الوطني"، وإهمال الشق المتعلق بـ"قلق المملكة البالغ لجهة استهداف أحداث طرابلس لإحدى الطوائف الرئيسية التي يتكوّن منها النسيج الاجتماعي اللبناني"، و"خدمة أطراف لبنانية مصالح أطراف خارجية لا تريد الخير للبنان، ولا المنطقة العربية عموماً"، والمقصود بالتأكيد "حزب الله" وإيران.

فالمملكة ليست في وارد تغطية حوار هدفه الإمعان في ضرب السنّة وحلفاء السنّة في لبنان، ولا تغطية حوار يعطي شرعية لحكومة ما زالت المملكة ترفض استقبال رئيسها كونها جاءت بطريقة انقلابية وبهدف إخراج السعودية من لبنان واستهداف الحالة التمثيلية السنية، وحتى الزعيم وليد جنبلاط الذي، وعلى رغم مواقفه الواضحة من الثورة السورية، ما زال الملك عبدالله عاتبا عليه نتيجة مساهمته في إسقاط الحكومة الحريرية وتشكيل الحكومة الميقاتية.

فالرياض مع الحوار، أيّ حوار، وهذا أمر طبيعي، ولكن قرار المشاركة أو عدمه يعود إلى تقدير 14 آذار وحدها لا غير، والمملكة كانت وما زالت مع سيادة لبنان واستقلاله وضدّ التدخل في شؤونه الداخلية. ■

السعودية ليست في وارد تغطية حوار يعطي شرعية لحكومة ما زال الملك يرفض استقبال رئيسها

أسرار الجمهورية

قالت مصادر ديبلوماسية خليجية إنّ مشاركة سعد الحريري في الغداء التكريمي الذي أقامه سعود الفيصل للرئيس ميشال سليمان رسالة سعودية مفادها أنّ المدخل إلى الحوار يكون بتصحيح المشهد الحكومي الذي أخرج الحريري بانقلاب دستوري.

أبدَت شخصية سياسية خشيتها من تجاوب قوى مسيحية مع الدعوة إلى عقد مؤتمر وطني كونها تفقدهم علة وجودهم.

شكّت بعض الجامعات الخاصّة من قيام مسؤول تربوي في أحد أحزاب الأكثرية بفرض عمولات وسمسرات عليها لقاء إنجازه بعض المعاملات العائدة لها في الوزارات المختصة بسبب علاقاته الوثيقة مع مدراء ومسؤولين في هذه الوزارات.

أين اتفق هولاند وبوتين وأين اختلفا؟

باريس
جورج ساسين

أسفر اللقاء الأول بين الرئيسين الفرنسي فرنسوا هولاند والروسي فلاديمير بوتين عن توافق في شأن تقدير مخاطر تداعيات الأزمة السورية على لبنان واستقراره، في الوقت الذي كشفا فيه عن تناقض واضح في رؤيتهما لما يجري في دمشق وسبل الخروج من الأزمة، تمثل في أربع نقاط أساسية. واللافت أن باريس أجرت مع ذلك «انعطافة ذات بعدين» حيال موسكو.

لعل "التوافق على خطورة الوضع في لبنان" هو الأمر الوحيد الذي شكل نقطة تقاطع بين الرئيسين الفرنسي والروسي أثناء بحثهما الملف السوري في قصر الإليزيه مساء الجمعة، بينما بقيت مقاربتاهما للخروج من هذه الأزمة على طرفي نقيض، ولو أنهما شدّدا، كل من منظاره، على ضرورة دعم خطة المبعوث الأممي الخاص كوفي أنان.

وقال مرجع في قصر الإليزيه لـ"الجمهورية": "حصل تطابق في وجهات النظر بين الرئيسين حول تداعيات الأزمة السورية على لبنان، وذلك في ظل احتمال حصول زعزعة للاستقرار في كل المنطقة. فالاشتباكات التي حصلت أخيراً في لبنان وأعمال العنف، كلها مؤشرات إضافية لازدياد خطورة الأزمة السورية. وهما تحدثا عن ذلك كمظهر يثير القلق جراء اتساع نطاق المخاطر المحدقة وضرورة إيجاد حل سريع لهذه الأزمة وإلا سينزلق لبنان رويداً رويداً فيها وسيكون الأمر مثابة كارثة حقيقية. وهذا تشخيصنا للواقع الذي عرضه الرئيس هولاند على نظيره الروسي".

ونقل المرجع الفرنسي عن هولاند قوله: "من واجبنا كأعضاء في مجلس الأمن إيجاد حل سريع لتهدئة الموقف. فما يجري في سوريا من أعمال عنف قد يتضاعف ويتأثر الإقليم به بشكل مباشر، نظراً إلى وجود نسيج اجتماعي وطائفي متشابه هنا وهناك. وفي كل الأحوال، هذا ما بدأ يحصل في الجوار اللبناني. والرئيس هولاند شدّد على هذا الجانب المقلق جداً أمام بوتين الذي أصغى إليه باهتمام، ذلك إنه هو الآخر يعي خطورة الوضع ويتمتع برؤية مشابهة".

> «النقاط السياسية العالقة بين باريس وموسكو كثيرة ومنها أربع أساسية»

هذا التوافق لا يحجب بالطبع الخلاف الكبير المستحكم بين باريس وموسكو حول طريقة معالجة الأزمة السورية، مع أن الإدارة الفرنسية الجديدة بدأت إجراء "انعطافة ذات بعدين": الأول، سعي باريس إلى التخفيف من حدة الاتهامات الفرنسية الرسمية العلنية والمباشرة "لروسيا وتحميلها مسؤولية القمع الذي يقوم به النظام السوري"، كما حصل أثناء ولاية الرئيس السابق نيكولا ساركوزي ووزير خارجيته آلان جوبيه، ذلك أن الطريقة السابقة أدت إلى نتائج عكسية حيث تشدّد الروس أكثر فأكثر في مواقفهم اليومية حيال الديبلوماسية الفرنسية وكانت وزارة الخارجية ترد الصاع صاعين.

البعد الثاني، إمرار باريس لمعارضتها تكرار السيناريو العراقي الذي نفذه الرئيس الأميركي جورج بوش حين دمّر الدولة العراقية ومؤسساتها وحلّ جيشها، بل تأكيدها الاكتفاء بعملية "تطهير" في بعض مفاتيح سلطة القرار السياسي والأمني. إلا أن موسكو تُذكّر من جانبها بأنّ هذه الفكرة لا تستوي مع الدعوة إلى شن حرب على سورية، وتساءل بوتين في معرض رده على سؤال: "هل أصبح العراق وليبيا أكثر أمناً بعدما شُنت حربان ضدهما؟ وإلى أين هما متجهان الآن؟ فهل لديكم جواب؟ كلا".

إلا أن هذه "الانعطافة الفرنسية المزدوجة" لم تؤتِ ثمارها بعد، على ما ظهر للعيان أثناء المؤتمر الصحافي المشترك في قصر الإليزيه، فالنقاط السياسية العالقة بين العاصمتين كثيرة ومنها أربع أساسية:

أولاً، موسكو لا تشاطر باريس رأيها في ضرورة اتخاذ عقوبات ضد دمشق، حيث أن بوتين شكك بجدوى ذلك مع العلم أنه قبل بالحديث عنها في مجلس الأمن أولاً، وليس اتخاذ عقوبات مخالفة للشرعية الدولية الممثلة بهذا المجلس ومن خارجه لفرضها عليه في مرحلة لاحقة، بينما ترى باريس أنه لابد من استخدام ذلك لزيادة الضغوط في مختلف

(التتمة صفحة 23)

توافق على لبنان واختلاف على سوريا